ISSN NO : 2770-8608
Date of Publication : 22-03-2023

Economic Developments in Iran (1979-1989): A Historical Study

Hawraa Razzaq Hassan[1]
College of Education for GirlsEn, University of Kufa,Najaf,Iraq
Corresponding Author: hawraar.altallal@uokufa.edu.iq

Introduction:
Oil has been a major driver of political and economic change in the 20th century, and it has not only represented a phase of economic construction for oil-producing countries, but also resulted in several political and economic consequences worldwide. Iran's economy, in particular, has been heavily reliant on oil imports since the discovery of its vast oil reserves at the end of the 19th century in southern Iran. The significance of Iran's oil increased after World War II (1939-1945), as Iranian oil reserves became the only reserves for the allies in the East. During that era, Iran's economy was completely subordinated to the Western economy, as Iran was considered an important source of energy and a large market for Western products. For Western countries, Iran's separation from the market was equivalent to abandoning half of the Middle East's wealth. Iran's economic importance was due to its economic potential as the first country to discover oil in the region in 1908, the first to produce and export oil in 1912, and the first to confront global companies by nationalizing its oil industry in 1951. The Iran-Iraq War created critical economic conditions that forced Iran to reduce its consumption of goods and services, and the Iranian people redirected their efforts towards supporting the war and actively contributing to some of its costs. However, due to the continued war, this support decreased, and the Iranian government began supporting private consumption in an attempt to strengthen the domestic front and continue the war. This research is divided into an introduction and three sections. The first section discusses the economic developments in Iran before the Iranian Revolution and examines the economic conditions in Iran after World War II and after the 1979 revolution. The second section reviews the role of the bazaar in the Iran-Iraq War of 1980-1988, while the third section examines the economic developments in Iran during this period (1980-1988), highlighting the most important features of these developments

Keywords:

.

المقدمة

شكلَّ النفط دعّامة من دعائم التغيّير السياسي والاقتصادي الذي شهده العالم في القرن العشرين ، الذي لم يعد يمثِّل مرحلة بناء الهيكل الاقتصادي للبلدان المنتجة له حسب ، بلّ ولّدَ العديد من التداعيات التي تمخض عنها العديد من الاحداث السياسية والاقتصادية شهدها العالم،اذ اتسم الاقتصاد الايراني بأعتماده على واردات النفط منذ اكتشاف الاحتياطي النفطي الهائل في نهاية القرن التاسع عشر في جنوب ايران، وتعاظمت اهمية النفط في ايران بعد الحرب العالمية الثانية(1939-1945)،إذ اصبح النفط الايراني الاحتياطي الوحيد للحلفاء في الشرق.

اتسم الاقتصاد الايراني خلال تلك الحقبة بالتبعية الكاملة للاقتصاد الغربي، إذ كانت ايران تؤلف بالنسبة للعالم الغربي مصدراً مهما من مصادر الطاقة وسوقاً كبيراً لتصريف المنتجات، وفصلها عن السوق بالنسبة للبلدان الغربية كان بمثابة التخلي عن نصف غنى الشرق الاوسط، و جاءت اهميتها من إمكانيات البلاد الاقتصادية بوصفها الدولة الأولى في اكتشاف النفط في المنطقة عام 1908 ، والأولى في إنتاج النفط وتصديره عام 1912 ، فضلاً عن امتلاكها لأول تجربة في مواجهة الشركات العالمية عن طريق تأميم صناعتها النفطية عام 1951.

خلقت الحرب العراقية-الايرانية ظروفاً اقتصادية حرجة اضطرت معها ايران الى تخفيض استهلاكها من السلع والخدمات،فضلاً عن توجه شعب ايران الى دعم المجهود الحربي والاسهام الفعال في دفع جزء من تكاليف الحرب،لكن نتيجة لاستمرار الحرب، انخفض هذا الدعم وقامت الدولة في ايران بدعم الاستهلاك الخاص وذلك في محاولة منها لتقوية الجبهة الداخلية من جهة ومحاولة منها لاستمرار الحرب من جهة اخرى.

قسم البحث الى مقدمة وثلاثة مباحث،تطرق المبحث الاول الى التطورات الاقتصادية في ايران قبل الثورة الايرانية وتناول الاوضاع الاقتصادية في ايران بعد الحرب العالمية الثانية والاوضاع الاقتصادية بعد ثورة 1979،اما المبحث الثاني فقد استعرض دور البازار في الحرب العراقية الايرانية 1980 – 1988،اما المبحث الثالث فتناول التطورات الاقتصادية في ايران خلال(1980-1988)،واهم ماجاء فيه الملامح العامة للاقتصاد الايراني والعلاقات الاقتصادية الايرانية-البريطانية،كما تناول هذا المبحث اوضاع ايران الاقتصادية خلال الحرب العراقية الايرانية،و اثار الحرب العراقية – الايرانية على الاقتصاد الايراني.اما الخاتمة فقد احتوت على اهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث.

ISSN NO : 2770-8608
Date of Publication : 22-03-2023

اعتمد البحث على العديد من الرسائل والاطاريح بالاضافة الى الكتب التي اغنت البحث بالمعلومات المهمة وفي مقدمتها، عباس علي جمعة الازيرجاوي،الدور السياسي للبازار في الاحداث الداخلية الايرانية 1979-1989،اطروحة دكتوراه،(جامعة واسط:كلية التربية للعلوم الانسانية،2019)، مرشد تركي كاظم نجم الجنابي،الاوضاع الاجتماعية في ايران 1979-1989 دراسة تاريخية،رسالة ماجستير،(جامعة كربلاء:كلية التربية للعلوم الانسانية،2021)،نبيل جعفر عبد الرضا،دراسات في الاقتصاد الإيراني،(العراق:مؤسسة وارث الثقافية،2008).وغيرها من الرسائل والكتب العربية والمعربة.

التطورات الاقتصادية في ايران (1979-1989) دراسة تاريخية

المبحث الاول

التطورات الاقتصادية في ايران قبل الثورة الايرانية

اتسم الاقتصاد الايراني بأعتماده على واردات النفط منذ اكتشاف الاحتياطي النفطي الهائل في نهاية القرن التاسع عشر في جنوب ايران،وفي عام 1909 في عهد مظفر شاه القاجاري(1896-1906) تمكن المهندس البريطاني لويم نوكس دارسي،من الحصول على امتياز التنقيب عن النفط في جنوب ايران،وكانت مدة الامتياز ستين عام،ولم يقتصر الامر على التنقيب بل تعداه الى الاستخراج والتكرير والبيع والتصدير،حتى تم الغاء هذا الامتياز عام 1932 من جانب الحكومة الايرانية والبرلمان الايراني،لانهم شعروا بالغبن الذي لحق بأقتصاد البلاد بسبب هذه الاتفاقية المجحفة،فتفاوضت الحكومة بعد ذلك على عقد اتفاق اخر في اواخر نيسان 1933 مع شركة البترول البريطانية الايرانية بشروط جديدة تحافظ على حقوق ايران ومصالحها الوطنية،اذ قلصت هذه الشروط مساحة المناطق التي يشملها الامتياز الى مائة الف ميل مربع،وزادت عائدات ايران من نفطها،وبموجب ذلك اصبحت ايران تحصل على (0،23)$على كل برميل بدلاً من (0،17)$ كانت تحصل عليها في امتياز دارسي[1].

اولاً:الاوضاع الاقتصادية في ايران بعد الحرب العالمية الثانية

تعاظمت اهمية النفط في ايران بعد الحرب العالمية الثانية(1939-1945)،إذ اصبح النفط الايراني الاحتياطي الوحيد للحلفاء في الشرق، فما ان وضعت الحرب اوزارها تسابقت الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية وروسيا للحصول على امتيازات نفطية في ايران، وبعدها قامت الحكومة الايرانية بقيادة محمد مصدق بتأميم النفط الايراني في 2 اذار 1951، لهذا اصبح مصدق اول زعيم في الخليج العربي وفي الشرق الاوسط يقف امام الاحتكارات النفطية الغربية، الا ان النفوذ الامريكي في ايران ازداد بشكل كبير، خاصة بعد قيام الولايات المتحدة بإعادة الشاه محمد رضا بهلوي الى الحكم عام 1953،بعد اسقاط حكومة الدكتور مصدق(1951-1953) [2].

اتسم الاقتصاد الايراني خلال تلك الحقبة بالتبعية الكاملة للاقتصاد الغربي، إذ كانت ايران تؤلف بالنسبة للعالم الغربي مصدراً مهما من مصادر الطاقة وسوقاً كبيراً لتصريف المنتجات، وفصلها عن السوق بالنسبة للبلدان الغربية كان بمثابة التخلي عن نصف غنى الشرق الاوسط، فكانت ايران تستهلك حوالي 44% من واردات الغرب المتجهة الى كل المنطقة، وقد حصلت خمسة بلدان على 70% من استيرادات ايران ما عدا الاسلحة، وكانت الولايات المتحدة الامريكية على راسها، فقد بلغت قيمة البضائع المستوردة من الولايات المتحدة في العام 1963 حوالي 140 مليون دولار مقابل 23 مليون دولار قيمة البضائع المصدرة من ايران واليها، مسجلة بذلك عجزاً في الميزان التجاري قدره 117 مليون دولار خلال تلك السنة وحدها، وفي العام1964 استوردت ايران من الولايات المتحدة الامريكية ما يقدر بحوالي47520 طناً من البضائع معفاة من الضرائب والرسوم الكمركية (3).

دفع تجاهل الشاه لقدرة ايران الاقتصادية على تطوير نفسها والتحرر من الاجنبي بتوفير ما تستهلكه من مواد غذائية باقل تقدير، الى فقدان التوازن بين القطاعين الزراعي والصناعي، وبين التجارتين الداخلية والخارجية، بحيث كان الامر يبدو وكأن كلا يسير على وفق هواه في هذه القطاعات، وساهمت الخطط الخمسية التي وضعت في الاعوام 1962-1978 في زيادة الاعتماد على الغرب، إذ كان هدف الخطة الخمسية الثالثة 1962-1968 تحقيق معدل نمو 6%. وحددت النفقات بمبلغ 190 بليون ريال، لكن هذا التحديد تغير ثلاث مرات حتى وصل الى 230 بليون ريال بزيادة قدرها 21%، ووصل الانفاق الفعلي الى 204 بليون ريال لان الزراعة وبسبب صدور'' قانون الاصلاح الزراعي'' استوعبت 23% من مجموع المصروفات، وهي نسبة اعلى مما كان مقرراً لها (8،2%)، اما الصناعة فقد قدر نموها بنسبة 12،8%، وكانت هذه بداية الانطلاق الصناعي في ايران، والسبب في نمو الصناعة كان زيادة الاستثمار الاجنبي في قطاع النفط، كذلك زادت هذه الخطة من الاقتراض الاجنبي الذي أدى دوراً كبيراً في زيادة تبعية ايران للغرب، وكانت معظم هذه القروض مشروطة، فمثلا منح ''بنك الاستيراد والتصدير الامريكي'' لايران في العام 1965 قروضاً بحدود مئة مليون دولار بفائدة قدرها 5،5%، فلم يوافق البنك على منح القرض الا بشرط ان ينفق على شراء البضائع الامريكية، أو ان يدفع كاجور مقابل خدمات المؤسسات الامريكية، وهذا يوضح ان هذه القروض كانت تستهدف ربط ايران بعجلة الاحتكارات الامبريالية الامريكية بصورة مباشرة (4).

---

(1) منى حبيب احمد العبيدي،دور العامل الاقتصادي في ديناميات التنافس الإقليمي لدول مختارة:السعودية،ايران،تركيا،رسالة ماجستير(جامعة النهرين:كلية العلوم السياسية،2013)،ص80.

(2) منى حبيب احمد العبيدي،المصدر السابق،ص80-81.

(3)أمل عباس جبر البحراني،الثورة الاسلامية في ايران دراسة تاريخية في اسبابها ومقدماتها ووقائعها،اطروحة دكتوراه،(الجامعة المستنصرية:كلية التربية،2007)،ص116 .

(4)أمل عباس جبر البحراني،المصدر السابق،ص117-118.

ISSN NO : 2770-8608
Date of Publication : 22-03-2023

كان التبادل التجاري غيرالمتساوي بين ايران والدول الغربية ابرز ما يميز تبعية ايران لتلك الدول.

كون النفط مصدراً رئيساً في اقتصاد ايران، فكان يمثل 96% من مجموع الصادرات الايرانية، فالشركات الاجنبية كانت تشتري النفط باسعار خاصة وتسهيلات في عمليات التنقيب والاستخراج والتصدير، وتصدر لايران بقيمته سلعاً وبضائع استهلاكية، فتعود الاموال الى الشركات مرة اخرى لتاخذ بها نفطاً جديداً، وبذلك تكون قد ربحت ربحاً كبيراً، فهي تبيع النفط الايراني لدول العالم المحتاجة باسعار مضاعفة، وتصدر البضائع والسلع المنتجة في الولايات المتحدة الامريكية والغرب، وتربح فيها ايضاً، ويكون نصيب ايران مزيداً من السلع الاستهلاكية والبضائع الاجنبية، والمزيد من الارتباط بالولايات المتحدة الامريكية والغرب من خلال ارتباط وتبعية البنية الاقتصادية والاجتماعية الايرانية بالصناعات المتقدمة في البلدان الغربية، وحاجة ايران الدائمة الى المواد الاولية وشبه المصنعة والادوات الاحتياطية والخدمات الفنية، مما حرم ايران من قيام صناعة حقيقية، وقد دفع الاعتماد على تصدير سلعة واحدة وهي النفط الخام الى زيادة تبعية ايران، فزيادة تصدير هذه السلعة كان يعني جلب عملة اجنبية اكثر لايران، وكلما سيطرت هذه المداخيل على الدخل القومي وميزانية الدولة، كلما اصبح اعتماد ايران الاقتصادي على الاحتكارات العالمية اكبر، وان الزيادة في سعر سلع التصدير لم يكن من شأنها حل المشكلة، اي انها لم تقلل من درجة الاستغلال نظراً لان الزيادة في سعر الصادرات كانت تفوقها عادة الزيادة في سعر المواد المستوردة من البلدان الاخرى، ففي نهاية العام1970 اعلنت الحكومة انها استطاعت ان تزيد احتياطها من العملة الاجنبية بحوالي 300 مليون دولار من خلال زيادة سعر المواد المصدرة، وخلال الاشهر الثلاثة الاولى من العام 1971 واجهت الحكومة زيادة بنسبة 20-25% في اسعار السلع المستوردة،لذلك بدأت ايران تستدين من الدول الغربية، فقد بلغت هذه الديون حوالي (1880) مليون دولار الى الدول الغربية والولايات المتحدة، والف مليون دولار للبنك الدولي[5].

ارتفعت الاسعار ارتفاعاً كبيراً،فزادت اسعار الحاجيات لاسيما الضرورية منها،من 100% عام 1970 ال 190% عام 1976،اما اجور المساكن لاسيما مساكن الطبقة الوسطى فقد قفزت من 100% الى 300% في عام 1975،وقد رافق ذلك انخفاض كبير في الانتاج الزراعي بسبب الهجرة من الريف الى المدينة،لاسيما العاصمة طهران،وعندما قام خبراء الاقتصاد الايرانيون والاجانب بتحذير الشاه من عواقب سياسته الاقتصادية القائمة على التوسع في الانفاق الحكومي واثاره على التضخم،اجابهم الشاه بأنه يتوجب على رجل الدولة ان لايستجيب ابداً لنصائح رجل الاقتصاد،وما ان حل عام 1976 حتى بلغ الغلاء حداً كاد معه تذمر الشعوب الايرانية يتحول الى تمرد،الامر الذي اضطر الشاه الى الاعلان على محاربة الاستغلاليين[6].

وجهت الحكومة ضرباتها الى كبار التجار ورجال الاعمال ،مما دفعهم الى تهريب الاموال الى خارج ايران،وهذا الامر عطل من فعاليات الاقتصاد الوطني، كما استوردت الحكومة لحسابها كميات ضخمة من المواد الغذائية ونزلت بها الى الاسواق لمنافسة التجار، وشكلت محاكم النقابات والتي اصدرت عام 1976 مائتين وخمسين الف حكم بالغرامة المالية،وقضت بالسجن من شهرين الى ثلاثة اعوام على ثمانية الاف بائع وتاجر،لكن كل هذه الاجراءات لم تنجح في القضاء على التضخم والغلاء[7] .

اراد الشاه ان يخفف من تنامي المعارضة، فعمد الى اقالة صديقه ورئيس وزرائه (عباس هويدا) [8]،وتعيين وزير البترول السابق(اموزيغار)رئيساً جديداً للوزراء،الذي وجد ان السبيل الوحيد لمعالجة التضخم هو الحد من الانفاق الحكومي،فتقدم الى الشاه وطلب منه تخفيض الاعتمادات المخصصة للقوات المسلحة،لكن الشاه رفض ذلك،فأضطر اموزيغار الى تخفيض الاعتمادات الخاصة بالمشاريع المدنية والخدمات تخفيضاً حاداً،فعمل على تأجيل بناء عدد كبير من المصانع الجديدة،والغاء عدد من العقود الحكومية مع الشركات الاجنبية والوطنية في مختلف الميادين،لذا اعلن رئيس الوزراء مطلع شهر حزيران 1978 عن انتهاء الازمة،لكن الاجراءات التي اتخذت ادت الى تدني الاجور الفعلية وزيادة نسبة العاطلين عن العمل، اذ بلغ عددهم اربعمائة الف عامل في طهران وضواحيها[9].

ثانياً:الاوضاع الاقتصادية بعد ثورة 1979

اضطرب الوضع الداخلي في ايران بعد ان تخلى الشاه عن مسؤوليته في ادارة البلاد والهرب من البلاد بتاريخ 12 شباط 1979 ،وتسلم اللجان الثورية المسؤولية لادارة الوضع السياسي في ايران،وتدهورت الشؤون الاقتصادية على الرغم من الجهود التي تبذلها اللجان والمجاميع الشعبية التي تشكلت لهذا الغرض ،فقد بدأ التجار من غير المسلمين باحتكار البضائع،وامتنعوا عن بيعها،فحذرت اللجان الثورية التي تولت ادارة اوضاع البلاد،المحتكرين وهددت بالضرب على ايديهم بشدة وناشدت الشعب عدم التهافت على شراء المواد الغذائية لوجود الخزين من البضائع في إيران،وانتقدت جريدة "جمهوري إسلامي" موقف الطبقة البورجوازية الرأسمالية واستغلالها للظروف الاقتصادية،التي نجمت عن هرب بختيار وسقوط الحكم البهلوي،ووصفتها، بأنه استغلال للمحنة التي يتعرض لها الإيرانيون في كفاحهم على القوى الدكتاتورية،وعلى

(5) أمل عباس جبر البحراني،المصدر السابق،ص119-120.

(6) ذيبان الشمري،ايران بين طغيان الشاه ودموية الخميني،(د.م: مؤسسة المدينة للصحافة،1983)،ص97.

(7) المصدر نفسه،ص97-98.

(8) عباس هويدا(1919-1979):رئيس الوزراء الاطول خدمة خلال عهد الشاه،صاحب تاريخ عملي في الخدمة العامة،نشأ في عائلة بهائية على الرغم انه نفسه لم يمارس طقوسها،اختير رئيس للوزراء في عام 1965،واستمر في منصبه حتى العام 1977،حينما عمد الشاه خلال محاولته لتهدئة المعارضة،الى فصله ثم اعتقاله،وكان من اوائل من اعدم بعد الثورة الاسلامية.للمزيد من التفاصيل انظر :أروند إبراهيميان،تاريخ ايران الحديثة،ترجمة:مجدي صبحي،(الكويت:عالم المعرفة،2014)،ص275.

(9) ذيبان الشمري،المصدر السابق،ص99.

ISSN NO : 2770-8608
Date of Publication : 22-03-2023

النقيض من ذلك نجد أن تجار البازار المعروفين بولائهم للمؤسسة الدينية قاموا بتوزيع المواد الغذائية والوقود على المواطنين مرة مجانا ومرة أخرى باسعار رخيصة جدا،استجابة لنداءات المؤسسة الدينية وتضامنا مع الشعب الإيراني للخروج من الازمة التي عصفت بالبلاد[10].

كان تدهور الاوضاع الاقتصادية، من اهم القضايا التي واجهتها القيادة الايرانية بعد قيام الثورة عام 1979، ذلك ان رجال الدين لم تكن لهم سياسة اقتصادية واضحة المعالم، باستثناء بعض الطروحات النظرية التي وضعها اية الله الخميني[11] والدكتور ابو الحسن بني صدر[12]، اول رئيس جمهورية في ايران في كتابه ((اقتصاديات التوحيد))، الذي وصف النظام الاقتصادي في ايران بأنه ((نظام كلي خالي من الاستغلال ولاتقوم فيه سلطة مركزية واحدة باتخاذ القرارات))، وكذلك ((يراعي كل من المنتجين والمستهلكين الله في اعمالهم))، ويقوم هذا النظام على المساواة بين الافراد، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وحماية الفقراء (المستضعفين)، حيث طغت التوجهات الايدلوجية لرجال الدين على السياسة الاقتصادية لايران وعلاقاتها الاقتصادية مع الغرب مما أدى الى تعطيل النمو الاقتصادي وهروب رؤوس الاموال وقلة الاستثمار الاجنبي وفيما يخص ايران فإن تدهور الاوضاع الاقتصادية، كانت من اهم القضايا التي واجهتها القيادة الايرانية بعد قيام الثورة عام 1979، ذلك ان رجال الدين لم تكن لهم سياسة اقتصادية واضحة المعالم، باستثناء بعض الطروحات النظرية التي وضعها اية الله الخميني والدكتور ابو الحسن بني صدر، اول رئيس جمهورية في ايران في كتابه ((اقتصاديات التوحيد))، الذي وصف النظام الاقتصادي في ايران بأنه ((نظام كلي خالي من الاستغلال ولاتقوم فيه سلطة مركزية واحدة باتخاذ القرارات))، وكذلك ((يراعي كل من المنتجين والمستهلكين الله في اعمالهم))، ويقوم هذا النظام على المساواة بين الافراد، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وحماية الفقراء (المستضعفين)، حيث طغت التوجهات الايدلوجية لرجال الدين على السياسة الاقتصادية لايران وعلاقاتها الاقتصادية مع الغرب مما أدى الى تعطيل النمو الاقتصادي وهروب رؤوس الاموال وقلة الاستثمار الاجنبي[13].

سيطر عدد من الطلبة الإيرانيين على السفارة الأمريكية واحتجزوا رهائن من الجانب الأمريكي داخلها،وقد أظهر الرئيس جيمي كارتر استعداده لتأجيل تنفيذ العقوبات الاقتصادية وغيرها من الإجراءات المطروحة مقابل تعهد رئيس الجمهورية أبي الحسن بني صدر بنقل الرهائن من أيدي الطلبة إلى السلطة الحكومية المختصة,ولكن اعتراض رجال الدين والإمام الخميني على هذا الأجراء أدى إلى قطع الولايات المتحدة علاقتها الدبلوماسية مع إيران وعملت على طرد الإيرانيين في السفارة الإيرانية من الولايات المتحدة الأمريكية(14) بناء على ذلك أصدر الرئيس الأمريكي جيمي كارتر الأمر التنفيذي رقم 12170 في تشرين الثاني 1979 بتجميد نحو 12 مليار دولار من الأصول الإيرانية، بما في ذلك الودائع المصرفية وغيرها من الأصول التي لا تزال مجمدة في انتظار حل المطالبات القانونية الناشئة عن الثورة[15] .

(10) غانم باصر حسين البديري،الدور السياسي للبازار في التطورات الداخلية في ايران(1963–1979)،رسالة ماجستير،(جامعة الكوفة:كلية الاداب،2006)،ص174.

(11) اية الله الخميني(1902–1989):هو السيد روح الله الموسوي الخميني،قائد الثورة الدينية الشعبية من المنفى التي اسقطت شاه ايران محمد رضا بهلوي عام 1979،درس القانون،والتزم الصوفية التي علمته الزهد،غضب اية الله الخميني من تدخل القوات الاجنبية في ايران،ومن القادة الذين تبنوا السياسات الحديثة التي ادت الى خرق التقاليد الاسلامية،وفي بداية الستينات اعلن ثورة بيضاء نادى فيها بحقوق المرأة والتعليم العلماني،وشن هجوماً شديداً عللى سياسة الشاه مما ادى الى سجنه عام 1963 ثم نفيه عام 1964،عاد الى ايران في كانون الاول 1979،واعلنت ايران جمهورية اسلامية واصبح اية الله الخميني قائداً اعلى للجمهورية.للمزيد من التفاصيل انظر :محمد صادق اسماعيل،ايران الى اين:من الشاه الى نجاد،(د.م:العربي للنشر والتوزيع،2010)،ص104–105.

(12) ابو الحسن بني صدر: ولد في مدينة همدان في 23 اذار 1932،ودرس في جامعة طهران وحصل على الاجازة في العلوم الاجتماعية ثم في الحقوق والاقتصاد ثم انتقل إلى فرنسا وتابع دراسته عام 1963,وحصل على الدكتوراه في الاقتصاد والعلوم السياسية,كان رئيس لاتحاد الطلاب في جامعة طهران وعضواً مؤسس للاتحاد العالمي للطلاب الإيرانيون,أصدر في فرنسا صحيفة باللغة ألفارسية تسمى (إيران أزاد) وتعني(إيران حرة) ،رشح نفسه للانتخابات فحصل على نسبة عالية من الاصوات فكان اول رئيس جمهورية في ايران،وبقي هو المشرف على شؤون الدولة والموجه لادارتها،وبيده القوة الحقيقية،وكان يعتمد في قوته على مجاهدي خلق وعلى جريدته التي تنطق بأسمه (الثورة الاسلامية) وعلى ضباط الجيش.للمزيد من التفاصيل انظر :محمود شاكر،التاريخ الاسلامي التاريخ المعاصر ايران وافغانستان،(بيروت:المكتب الاسلامي،1995)،ص115–116.

(13) رائد صالح علي،سياسة ايران الخارجية حيال منطقة الخليج العربي خلال عقد التسعينات وافاقها المستقبلية،رسالة ماجستير،(الجامعة المستنصرية:معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا،2002)،ص65.

(14)احمد فليح حسين الجبوري،ايران في عهد الامام الخميني دراسة في السياسة الداخلية(25 شباط 1980–22 حزيران 1981)،رسالة ماجستير،(جامعة بابل:كلية التربية للعلوم الانسانية،2015)،ص68.

(15) علي طارق الزبيدي واخرون،التمية في ايران بين المقاومة والممانعة،مجلة مدارات ايرانية،المركز الديمقراطي العربي–برلين،المجلد 2 ،العدد 5 ،2019،ص13.

ISSN NO : 2770-8608
Date of Publication : 22-03-2023

فرضت العقوبات الاقتصادية الصارمة على إيران ، عندما أمر الرئيس كارتر بتجميد جميع الارصدة الإيرانية في بنوك الولايات المتحدة الأمريكية وفروعها في الخارج، والغاء جميع الاتفاقيات المتعلقة بتقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية لإيران، فضلاً عن منع تصدير المنتجات الأمريكية بما فيها الاغذية والادوية إلى إيران،كما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن امتناعها في استيراد النفط الإيراني، إلى جانب الكثير من العقوبات الاقتصادية الأخرى،كما كانت لدى الرئيس كارتر رغبة في قطع العلاقات الدبوماسية مع إيران لولا نصيحة وزير الخارجية سايروس فانس، التي أكد من خلالها بأن هذا الأمر سيعقد من القضية ويغلق خطوط الاتصال مع ايران، أو أنه سيعرض حياة الرهائن للخطر بإثارة مخاوف الإيرانيين ويزيد من شكوكهم بأن واشنطن تعد لعمل عسكري ضدها[16]

تعتبر فعالية رفع العقوبات الاقتصادية على هياكل الاقتصاد الإيراني؛ من أبرز المخاطر على التنمية ومشاريعها وأهدافها وقد برز ذلك في التغيرات الكبرى التى طرأت على الحالة التنموية والاقتصادية والأمنية والسياسية وقد توصل الباحثون إلى أن المجالات التنموية والصناعية والسياسية والاقتصادية وكذلك مستوى التراجع في المجالات التنموية وتبين أن مؤشرات الاقتصاد الإيراني تراجعت في مجال تصنيع السيارات وتراجع تصدير البترول والغاز للخارج وانخفضت حجم الاستثمارات الخارجية مما ساهم في تدهور الوضع الاقتصادي الوطني، وظهرت حقيقة الأزمة في كافة المجالات التنموية زادت الولايات المتحدة العقوبات المفروضة على إيران، وتم فرض عقوبات تحظر مبيعات الأسلحة وجميع المساعدات الأمريكية لإيران[17].

كانت ثروة الاسرة الحاكمة تقدر بمليار دولار،وقد نقل مبلغ مابين 2 الى 4 مليار دولار على يد الاسرة الحاكمة من ايران الى امريكا،ومع ازدياد الثروة زاد الفساد،في الوقت الذي كانت فيه الصحف تنشر كل يوم تقريباً تقريراً عن شراء الشاه او احد اقاربه لعقارات جديدة في لوس انجلوس او شقق في باريس، اذ اشترى الايرانيون خلال مدة السبعينات مايزيد على ثلاثة الاف شقة في جنيف وحدها[18].

المبحث الثاني

دور البازار في الحرب العراقية الايرانية 1980 - 1988

ان دور البازار في ميدان الحرب العراقية الايرانية لا يقل اهمية عنه في ميادين السياسة والاقتصاد ، وانطلاقا من القيم والمبادئ الدينية والوطنية التي يتحلى بها تجار البازار في الدفاع عن الجمهورية الاسلامية ، ومنذ اللحظات الاولى للحرب انتشرت الجمعيات التعاونية في البازار والمساجد والحسينيات الدينية وقامت بتسجيل اسماء العوائل المتضررة من الحرب في كافة المدن الايرانية للمباشرة بتوزيع المواد الغذائية مثل السكر والارز على المواطنين، ومن اجل استيعاب اكبر عدد من المواطنين قررت بلدية طهران افتتاح قرابة 40 سوقا للخضار والفاكهة ، فضلا عن محلات السوبر ماركت والمتاجر الاخرى المتعددة والهيئات الادارية التي بلغ عددها قرابة 130 هيئة ادارية في البلاد(19).

سارعت الحكومة في عام 1981 الى تأسيس مقر عام للتعبئة الوطنية للاقتصاد في وزارة التجارة ، ويهدف المقر الى اعداد مراجعة دورية شاملة لكافة السلع المخزنة في المعامل والمصانع والاسواق ، واعداد تقارير شهرية عن مستوى العرض والطلب ومن ثم دراسة الالية التي سوف يتم بها توزيع المواد الغذائية والطبية على المواطنين ، وبعد دراسة معمقة اقترحت وزارة التجارة الاستحواذ على كافة التعاونيات الصغيرة والكبيرة التي ساهمت في رفد عوائل الشهداء والاسر المتعففة المشاركة في الثورة الايرانية ضد نظام الشاه وتقديم ما تحتاجه من المواد الغذائية اليومية[20].

بررت الحكومة هذا العمل بانه جاء لوضع حد الى بعض التجار الذين قاموا بتشويه السمعة التاريخية للبازار ، لانهم استغلوا اندلاع الحرب العراقية الايرانية لغرض تحقيق ماربهم الشخصية ، وهددت في الوقت نفسه بانها ستعتبر قضايا المغالاة في الاسعار والاكتناز بمثابة جريمة اقتصادية يحاسب عليها القانون ، وانها كلفت المحاكم الاسلامية الثورية ومكتب المدعي العام التي تشكلت بعد انتصار الثورة الاسلامية لمعاقبة المسؤولين في نظام الشاه ومرتكبي محاولات الاغتيال وتهريب المخدرات بالتعامل بنفس الاسلوب مع تلك القضايا والجرائم التي اطلقت عليها تسمية الجرائم الاقتصادية[21].

ولكن على الرغم من ذلك لم يكن باستطاعة الجمهورية الاسلامية التخلي عن الدعم المالي للبازار وخاصة في تعبئة الخطوط الخلفية للحرب العراقية الايرانية ، ومما ينبغي ملاحظة هنا ان بعض تجار البازار فضلوا تقديم الدعم المالي ، المتمثل في دعم تجار النسيج بالتبرع لضحايا الحرب والجرحى قرابة الف مليون ريال ايراني ، لكن اخرين مثل التاجر اسد الله بادمجيان والتاجر سعيد اماني فضلوا الدعم العيني

(16) حيدر علي خلف جودة العكيلي،سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه ايران 1979–1989،اطروحة دكتوراه،(جامعة واسط:كلية التربية،2018)،ص324.

(17)حيدر علي خلف جودة العكيلي ،المصدر السابق،ص7.

(18) خالد البسيوني،التحول العاصف سياسة ايران الخارجية بين عهدين،(القاهرة:مكتبة مدبولي،2006)،ص65.

(19) عباس علي جمعة الازيرجاوي،الدور السياسي للبازار في الاحداث الداخلية الايرانية 1979–1989،اطروحة دكتوراه،(جامعة واسط:كلية التربية للعلوم الانسانية،2019)،ص100.

(20) المصدر نفسه.

(21) المصدر نفسه،ص101.

ISSN NO : 2770-8608
Date of Publication : 22-03-2023

على المالي منذ بداية اندلاع الثورة الايرانية ، وذلك عن طريق حشد الجمعيات التطوعية التي يشرفون عليها وتكريسها لخدمة الحرب من خلال تزويد العوائل الايرانية بما تحتاجه من البضائع المنزلية[22]

ومع استمرار الحرب العراقية الايرانية وحاجة الدولة الى الاموال لشراء الاسلحة والمعدات الحربية ، واجهت الجمهورية الاسلامية مشكلة نفاذ العملة الصعبة من الاسواق الايرانية ، الامر الذي اضطرها الى اجبار التجار على التعامل بعقود الاعادة الى الوطن ، وهي عملية مصرفية تقوم على اساس طلب المصدرين ايداع ضمانات مالية لدى البنك المركزي ، بشرط ان يستند المبلغ على قيمة الصادرات واسعار الصرف الثابتة في السوق وذلك كضمان للتعامل مع البنك المركزي[23]

كما ساهم التجار في 24 تموز عام 1982 في افتتاح مكتب في طهران عرف باسم مكتب التعبئة التابع للجنة استاذ الدفاع المقدسة ، وكان يعمل به قرابة مائة وخمسون موظفاً يتقاضون راتباً مجزياً من تجار البازار في كل شهر ، وبمشاركة واسعة من الكسبة وباعة السجائر والخضروات المتجولين في البازار ، فضلا عن بائعي المستلزمات المدرسية تم جمع مبلغ قدره قرابة مائة وخمسة عشر الف تومان كهبه الى مكتب التعبئة ، وقد صرفت جميعها على عوائل الشهداء والجرحى من الحرب العراقية – الايرانية[24].

ولكن على الرغم مما تقدم فان اسعار بعض المواد الغذائية كاللحوم وزيت الطعام وحليب الاطفال اخذت في تصاعد مستمر ، وقد واجهت الاسر ذات الدخل المادي المحدود صعوبة كبيرة في الحصول عليها ، لا سيما وان الحصة التموينية التي توزع على المواطنيين شهرياً كانت تفتقر الى توفير مثل تلك المواد الغذائية الضرورية التي كانت تباع في السوق السوداء باسعار زهيدة[25].

وامام تلك الصعوبات الاقتصادية لجا البازار الى استخدام الطرق غير مشروعة في الحصول على البضائع التجارية ، في ظل هيمنة سياسية واسعة من قبل الدولة على كافة الانشطة الاقتصادية ، باستثناء بعض الجهات التي لديها نفوذ سياسي في المؤسسة العسكرية والدينية ، الامر الذي أتاح لها ممارسة الانشطة التجارية بحرية وعدم الخضوع لرقابة السلطات التنفيذية والتشريعية في الجمهورية الاسلامية ، وقد شكل هؤلاء مجموعات اطلق عليها اسم المافيا التجارية[26].

كان هؤلاء معظمهم مهربين عملوا خلال الحرب العراقية الايرانية كوكلاء تابعين لرجال الاعمال الايرانيين الذين استقروا في الخليج العربي ، وفي هذا الصدد علق احد تجار البازار بالقول مل نصه:" **في البداية لم نكن نعرف ما الذي سيحدث في السياسة الاقتصادية، فالمستقبل مجهول ،فاضطررنا للعمل مع السكان المحليين الذين يعرفون كيفية جلب البضائع من دبي والكويت وتركيا، ثم ادركنا ان الحرب لن تنتهي وان الحكومة لن تتخلى عن هذه الارباح التي تجنيها من التجارة المحتكرة ، لذلك بدانا العمل ببطء مع التجار في دبي واماكن اخرى وقد تشكل هذه العمليات تهريبا قانونيا ، إذ انها تعمل في الظل**"[27].

وعلى الرغم من الخسائر الاقتصادية التي تعرض لها تجار البازار بسبب استمرار الحرب العراقية الايرانية ، ألا ان ظروف السياسية الصعبة التي مرت بها ايران خلقت في نفوسهم الرغبة في زيادة مستوى الدعم العسكري المقدم الى الجبهات القتال المنتشرة على طول الحدود الادارية المشتركة مع العراق[28] .

تمكنت الحكومة الاسلامية من السيطرة الفعلية على البلاد رغم الاختلافات السياسية والقومية،لكن الرؤى الاقتصادية وعلاقتها بالمجتمع كان لها تأثير على رجال الدين والسياسة،الامر الذي ادى الى انقسام فكري وعملي للطبقة الحاكمة نتج عنه ظهور جناحين هما:

مثل جناح خط الامام الثوريون الذين يصرون على رفض اي محاولات للتقرب من الولايات المتحدة الامريكية،اذ تمثلت اراؤهم في الجانب الاقتصادي بالدعوة الى التأميم لاسيما الصناعات المحمورية،واحكام السيطرة الحكومية على التجارة الخارجية،ويجب على الدولة ان تسيطر على الاقتصاد وتفرض الرقابة الاقتصادية وتخفض الضرائب على الطبقة العاملة،وفرض الضرائب بشكل اوسع على الطبقات العليا،كما وضع هذا التيار شروطاً عديدة امام الاستثمارات الاجنبية،واكد ان رأس المال الاجنبي لايمكنه تطوير اقتصاد البلاد[29].

اما الجناح الاصلاحي فكانت له افكار مغايرة تماماً عن الخط الاول،فهو يدعو الى منح القطاع الخاص حرية اكبر وتحرير التجارة الخارجية وزيادة فرض الضرائب على الجميع وتقنين الدعم الحكومي للفئات الفقيرة،وله تحفظات على قانون الاصلاح الزراعي وتأميم الصناعات، وكان يشجع على تحسين العلاقات الخارجية وزيادة الاستثمارات الاجنبية[30].

---

(22)عباس علي جمعة الازيرجاوي ،المصدر السابق ،ص101.

(23) المصدر نفسه،ص101-102.

(24)المصدر نفسه،ص104.

(25) المصدر نفسه،ص105.

(26)عباس علي جمعة الازيرجاوي ،المصدر السابق،ص105.

(27)المصدر نفسه.

(28)المصدر نفسه.

(29)مرشد تركي كاظم نجم الجنابي،المصدر السابق،ص141-142.

(30)المصدر نفسه،ص142.

ISSN NO : 2770-8608
Date of Publication : 22-03-2023

مثلت الخلافات الاقتصادية اهم ملامح التوجه الاقتصادي للدولة الجديدة،وظهر هذا الخلاف بعد ان ترسخت الرؤى لكل تيار،واول خلاف ظهر عام 1980 عندما اقر مجلس الشورى الاسلامي قانون تأميم التجارة الخارجية وحماية المنتج الوطني وحماية المستهلك،لكن مجلس صيانة الدستور رفض هذا القرار بحجة انه يتعارض مع المبادئ الاسلامية ويحد من حرية التجارة[31].

اقر مجلس الشورى الاسلامي في عام 1981 قانون الاصلاح الزراعي،فأعترض عليه مجلس صيانة الدستور بالاستناد الى ان الاسلام يحترم الملكية الخاصة ويوفر لها الحماية،واقترح بدل ذلك استصلاح الاراضي الموات وتوزيعها على المواطنين وبذلك تحدث زيادة في مساحة الاراضي المزروعة وزيادة في الانتاج الزراعي،فشهدت المدن الايرانية في هذا العام زيادة كبيرة في اسعار العقارات وحدوث تلاعب في الوثائق والمستندات العقارية،لذا اقر مجلس الشورى الاسلامي قانون السوق العقارية الذي تضمن ان تسيطر الدولة على اسعار العقارات،فلم يتأخر مجلس صيانة الدستور عن الاعتراض على ذلك القرار بحجة المخالفة الشرعية،والحقيقة ان الاختلافات الاقتصادية ناجمة عن تقاطع مصلحة فئات المجتمع ومجلس الشورى الاسلامي يمثل في قراراته التيار الاول وهو خط الامام وهو صوت الفقراء والمساكين،بينما مجلس صيانة الدستور فكان يمثل القوى الاقتصادية الفاعلة من تجار وكبار الملاكين وبقايا رجال العهد السابق،وكان يمثل طموحهم واحتياجاتهم[32].

نستنتج من ذلك ان المجتمع الايراني واغلب قيادته الثورية كانت على وفاق في اغلب القضايا العامة، الا انها كانت مختلفة تماماً في توجهاتها واهدافها الاقتصادية،ومن الممكن ان النظام الاسلامي الايراني سمح بهذا التفاوت والاختلاف في التوجهات الاقتصادية لانه دليل على ديمقراطيتة على الرغم من اعتراض ابرز قياداته على هذه المصطلحات.

المبحث الثالث

التطورات الاقتصادية في ايران خلال(1980-1988)

خلقت الحرب العراقية-الايرانية ظروفاً اقتصادية حرجة اضطرت معها ايران الى تخفيض استهلاكها من السلع والخدمات،فضلاً عن توجه شعب ايران الى دعم المجهود الحربي والاسهام الفعال في دفع جزء من تكاليف الحرب،لكن نتيجة لاستمرار الحرب، انخفض هذا الدعم وقامت الدولة في ايران بدعم الاستهلاك الخاص وذلك في محاولة منها لتقوية الجبهة الداخلية من جهة ومحاولة منها لاستمرار الحرب من جهة اخرى[33].

اولاً:الملامح العامة للاقتصاد الايراني

اهتم الدستور الايراني بمسألة الاقتصاد بشكل كبير،اذ تمت الاشارة في ديباجة الدستور الى الهيمنة الاجنبية التي تم تحطيمها بواسطة الثورة، ففي المادة (43) اشارت الى ضرورة محاربة الفقر والحرمان والمحافظة على كرامة الانسان،على ان تلتزم الجمهورية الاسلامية بتوفير الحاجات الاساسية للمجتمع من مسكن ومأكل وملابس وتعليم وتوفير القروض بلا فائدة والسعي لعدم تركيز الاموال والثروة بيد افراد او مجموعات محددة،كما اشارت الى منع الاسراف والتبذير والاحتكار،واشارت الى العمل للحيلولة دون وقوع الاقتصاد الوطني تحت السيطرة الاجنبية [34].

اشارت المادة(44) من الدستور الايراني الى القطاعات الاقتصادية واهدافها،اما المادة(45) فأشارت الى احقية تصرف الحكومة الايرانية بعوائد الانفال والثروات العامة والارث بدون وارث،والاموال مجهولة المالك،والاموال العامة التي تسترد من الغاصبين[35]،اما المادة (46) والمادة (47) من الدستور الايراني،فأشارتا الى تشجيع المشاريع والعمل الخاص،واحترام الملكية الخاصة المتحصل عليها بطريقة مشروعة[36].

ورثت الجمهورية الاسلامية مشاكل النظام الاقتصادي السابق،ومن هذه المشاكل اضفاء الطابع الفردي على النشاط الاقتصادي،اذ ان اقتصاد الدولة كان يدار من قبل شخصيات معينة،فضلاً عن اعتماد الدخل القومي بدرجة عالية على تصدير النفط،بالاضافة الى سوء الادارة وانتشار الفساد والتضخم وانخفاض المستوى الانتاجي، وان الحرب مع العراق اسهمت في تعميق هذا الوضع الذي أثر بشكل مباشر على المجتمع الايراني[37].

([31])المصدر نفسه ،ص143.

([32])مرشد تركي كاظم نجم الجنابي ،المصدر السابق ،ص143-144.

(33) احمد جاسم محمد،تحليل وتقييم سياسات الاصلاح الاقتصادي في ايران،اطروحة دكتوراه،(جامعة البصرة:كلية الادارة والاقتصاد،2006)،ص32.

(34) مرشد تركي كاظم نجم الجنابي،الاوضاع الاجتماعية في ايران 1979-1989 دراسة تاريخية،رسالة ماجستير،(جامعة كربلاء:كلية التربية للعلوم الانسانية،2021)،ص115.

(35) المصدر نفسه.

(36) علي عبدالله كريم،دستور الجمهورية الاسلامية الإيرانية قراءة في عناصر التجديد والحداثة،(بيروت:مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي،2008)،ص234.

(37)مرشد تركي كاظم نجم الجنابي،المصدر السابق،ص116.

ISSN NO : 2770-8608
Date of Publication : 22-03-2023

اهم ملامح الاقتصاد الايراني،هو قرارات التأميم،اي نقل الملكية وحق الادارة لبعض المؤسسات والشركات الى القطاع العام او المشترك،اذ اصدر المجلس الثوري اكثر من (60) مرسوماً خصصت للتأميم،كما صدر قانون حماية وتطوير الصناعات الوطنية عام 1981،وبذلك تم تأميم (580) مؤسسة صناعية كبيرة،لذا فقد استطاع الاقتصاد الايراني في المدة 1979-1981 من تأميم معظم المنشآت الصناعية والتجارية وحول ادارتها الى المؤسسات الحكومية او المنظمات شبه الحكومية المرتبط بالنظام(38).

غيّرت الثورة بشكل جذري قدرة إيران على إنتاج النفط ، وكذلك سياساتها في هذا المجال ، وبالتالي ، أجبر التراجع الحاد في إنتاج النفط الإيراني بعد الثورة العراق على مهاجمة إيران أكثر من ذي قبل. لأن العراق كان يعتقد أن تقليص إنتاج النفط الإيراني وصادراته قد قلل بشدة من قدراته الاقتصادية والعسكرية(39).

ثانياً:العلاقات الاقتصادية الايرانية-البريطانية

تدهورت العلاقات الاقتصادية بين بريطانيا وايران عند قيام الثورة الايرانية عام 1979 التي قررت تأميم جميع ممتلكات الاجانب في ايران،فقطعت بريطانيا جميع العلاقات الاقتصادية والسياسية معها،اذ فرضت بريطانيا مقاطعة على النفط الايراني وجمدت جميع الارصدة الايرانية في مصارفها ورفضت تصدير السلع والمنتجات لايران،فأدى ذلك الى تدهور العلاقات الاقتصادية بين البلدين،فأنخفضت الصادرات البريطانية لايران في العام نفسه بنسبة 10% فيما انخفضت استيرادات بريطانيا بنسبة 71% عن العام المضي، لذا عانت العلاقات التجارية بين البلدين على الرغم من استمرار المقاطعة البريطانية ضد ايران،فأستوردت بريطانيا عام 1980 حوالي 21,4 الف طن من النفط الايراني بلغت قيمتها حوالي 217,5 مليون جنيه،بينما بلغت صادرات بريطانيا الى ايران نحو 12,5 مليون جنيه(40).

استأنفت العلاقات الاقتصادية بين البلدين،وبلغت صادرات بريطانيا الى ايران نحو 369 مليون جنيه،فيما بلغت استيرادات بريطانيا من ايران حوالي 322,857 مليون جنيه،واستوردت ايران كل احتياجاتها من المواد الاحتياطية لمنشأتها النفطية الحيوية لاقتصادها بالاعتماد على شركة (برتش بتروليوم) مما ساعد على اجراء مباحثات بين المسؤولين الايرانيين وممثلي الشركة في طهران تم الاتفاق على تسوية الاخيرة الدعوى القضائية التي رفعتها ضد ايران مقابل دفع الاخيرة تعويضات تبلغ نحو 105,05 مليون جنيه للشركة عن خسائرها في ايران،ويكون تسديد المبلغ بتصدير ايران شحنات نفط للشركة(41).

ساعد تحسن العلاقات الاقتصادية مع بريطانيا ايران لزيادة استيرادها،الالات والمكائن والمعدات والاسمدة من بريطانيا في عام 1981 بلغت نحو 60 مليون جنيه،وقد اتخذت العلاقات الاقتصادية بينهما في عام 1982 مساراً جديداً،تمثل بتوسع حجم التبادلات التجارية المتطورة،فأستوردت بريطانيا من النفط 1,8 مليون طن بلغت قيمتها حوالي 26559 مليون جنيه عن طريق الصفقات المباشرة التي عقدت بين البلدين،فيما صدرت بريطانيا العديد من البضائع والسلع والالات والمعدات الثقيلة لإيران،واعطت بريطانيا بذلك الضوء الاخضر لشركاتها لإعادة علاقاتها الاقتصادية مع ايران،التي اخذت تخفض سعر نفطها لمواجهة قصف الطائرات العراقية لميناء خرج لتشجيع الدول على تحمل المخاطر عند تحميل النفط من ميناء خرج،ثم اشترت واستأجرت عدد كبير من الناقلات البريطانية لنقل النفط من ميناء خرج الى جزيرة سيرى عند مضيق هرمز للتخلص من القصف(42).

ثالثاً: اوضاع ايران الاقتصادية خلال الحرب العراقية الايرانية

عانت ايران عشية انتهاء الحرب من صعوبات اقتصادية كبيرة، حيث قدرت الخسائر الايرانية من جراء الحرب، بحوالي (871.5) بليون دولار، في حين لم تتجاوز الايرادات الايرانية خلال المدة (1980-1988)، (112) بليون دولار مما دل على حجم التدهور الاقتصادي الايراني، والذي كان ينذر بتدهور الوضع الاجتماعي والسياسي(43).

ترتبت على المشكلات التي عانتها جمهورية إيران الإسلامية بعد نجاح ثورتها عام 1979م وفي مرحلة آية الله الخميني، كالرهائن، وحجز الأرصدة الإيرانية في الولايات المتحدة وغيرها، أزمة اقتصادية طاحنة لدرجة أن الأسعار زادت بنسبة (50%) خلال عام واحد، وزادت أعداد العاطلين عن العمل إلى أربعة ملايين، وأصابت الأنتاج الزراعي حالة من الركود، بينما زادت واردات الغذاء من الخارج، وقلت كفاءة الصناعة، كما إنخفض أنتاج البترول، ووصل العجز في ميزانية الحكومة إحد عشرمليون دولار، ويُعدّ أنخفاض أنتاج النفط الخام في جمهورية إيران الإسلامية إلى المستويات المتدنية في هذه المرحلة المحور الرئيس لانهيار الاقتصاد الإيراني، لأن وارداتها تعتمد أساساً على الواردات

(38)المصدر نفسه ،ص117.

(39) سعيد ميرترابى،تبيين نقش نفت در تحولات(آغاز ،استمرار وبايان)جنك ايران وعراق،فصلنامة تحقيقات سياسى و بين المللى،دانشكاه آزاد اسلامي واحد شهرضا،شماره هشتم،1390،ص33.

(40) حسن زغير حزيم،العلاقات الاقتصادية البريطانية–الايرانية 1945–1988،مجلة كلية التربية الاساسية،الجامعة المستنصرية، المجلد 24 ،العدد 100 ،2018،ص414–415.

(41)المصدر نفسه.

(42)حسن زغير حزيم،المصدر السابق،ص415.

(43)احمد جاسم محمد،المصدر السابق،ص32؛ رائد صالح علي،المصدر السابق،ص65.

ISSN NO : 2770-8608
Date of Publication : 22-03-2023

النفطية، لذلك فإن الاقتصاد لم يزدهر في حينها، ودخل الفرد يتقلب مع سعر برميل النفط الذي إنخفض إلى ربع ماكان عليه في عهد الشاه، وقد أرتفعت البطالة بين الشباب من السكان.(44)

على الرغم من الخسائر التي تكبدتها إيران جراء الحرب مع العراق، فإنّ الاقتصاد الإيراني كان قادرًا على التعافي نسبيًا مقارنة بالأداء الذي شُهد بعد الثورة .في عام ١٩٨٢ ، صرح الرئيس الإيراني علي خامنئي أنّ" البلاد في وضع اقتصادي جيّد جدًا"، ففي هذه المدة، استطاعت إيران الوفاء بمعظم ديونها التي راكمتها في العصر البهلوي، وعلى الرغم من ازدياد التدخل الحكومي والقيود المفروضة، فإنّ التجار والمستوردين قد استطاعوا الاستمرار في نشاطاتهم .وخلال السنوات الثلاث الأولى بعد تأسيس النظام الجديد، ارتفعت حصة واردات القطاع الخاص من ٤٩ في المئة إلى ٦٤ في المئة .ويعود ذلك إلى الدور الذي قام به وزير التجارة حبيب الله عسگراولادي في دمج التجار والمستوردين في شبكات التوزيع الدولتية .ومع ذلك، استمرت الصعوبات التي حالت دون القدرة على استيراد العديد من السلع الضرورية[45].

بررت الحرب توجّه إيران نحو سياسة نقدية أكثر توسعية وخاصة بعد التأميم، والدمج، والاستحواذ على البنوك الخاصة، وهو الأمر الذي أدى إلى تقويض الثقة في هذا القطاع؛ فمن جهة، وفّر البنك المركزي السيولة اللازمة لاستمرار بقاء الجهاز المصرفي، ولكن نتيجة لتراجع عائدات النفط، اضطرت الحكومة إلى الاقتراض من القطاع المصرفي لتمويل عجز إنفاقاها، من جهة أخرى .فقد دفعت الحرب الحكومة إلى الاستمرار في الاعتماد على تمويل عجز إنفاقها، وهو ما أدى إلى تفاقم مشكلة التضخم .ولكن نتيجة لعدم القدرة طهران على السيطرة على فاتورة الواردات، تراجعت احتياطاتها من النقد الأجنبي، ما دعا المسؤولين إلى دق ناقوس الخطر .ولمعالجة هذه الأزمة أسست الحكومة ما سُمّي ب" مفوضية توزيع النقد الأجنبي" التي خولتها مهمات توزيع مصادر النقد المحدودة على القطاعات الحيوية التي لها أولويات قصوى في وقت الحرب .وبذلك تمت معظم السلع ومنع استيراد العديد من محاصصة السلع غير الضرورية .وفي النهاية سيطرت الدولة على قنوات التجارة الخارجية باستيراد أربعة أخماس السلع الضرورية[46].

تعرض الوضع الاقتصادي في ايران الى انتكاسات خطيرة خلال الثمانينات ،وخاصة في القطاعات غير النفطية،تمثلت في هروب رؤوس الاموال وهجرة العديد من العقول واليد العاملة الماهرة،بالاضافة الى الدمار الذي لحق بالمنشآت الاقتصادية كنتائج مباشرة وغير مباشرة للحرب مع العراق،كما ان انخفاض النفط ادى الى تقليص اجمالي الناتج المحلي خلال عقد الثمانينات،اذ تشير الدراسات الى ان نسبة التراجع في عام 1988 كانت 3%، وتشير الارقام الى ان عوائد ايران من النفط قد انخفضت من نحو 19.2 مليار دولار عام 1982 الى 6.6 مليار دولار عام 1986،وان تحسن السوق النفطية يتطلب التعاون والتنسيق مع الدول الاخرى المصدرة للنفط وعلى رأسها السعودية صاحبة اكبر مخزون نفطي في العالم[47].

ادت ظروف الحرب ومابعدها الى انخفاض متوسط دخل الفرد بنسبة 50%، الامر الذي ادى الى ظهور الاحتجاجات الشعبية حيث خرج الناس يطالبون بـ ((ثمار السلام))، فرد اية الله الخميني على ذلك، نافياً وجود أي منفعة من وراء القيام بالثورة بقوله: ((ان الشعب الايراني لم يقم بالثورة بهدف الحصول على البطيخ))، متجاهلاً بذلك مطالب الشعب بتحسين الوضع الاقتصادي الا ان خلفاءه لم يستطيعوا اغفال صعوبة الحالة الاقتصادية وتداعياتها الاجتماعية والسياسية[48].

انخفضت الايرادات النفطية الايرانية بسبب الحرب العراقية الايرانية،وما ادى اليه من انخفاض انتاج وتصدير النفط الايراني من جهة وانخفاض اسعار النفط العالمية من جهة اخرى،ولم تزد عائدات النفط الايرانية عن 66316 مليون دولار عام 1986،وهذا انعكس على الاقتصاد الايراني،إذ انخفض اجمالي الاستثمارات الثابت من 14000مليون دولار الى 11000 مليون دولار،وانخفض الانفاق الحكومي ايضاً من 31614 مليون دولار عام 1979 الى 28990 مليون دولار عام 1988[49].

ادت الحرب الى تدمير البنية التحتية للاقتصاد،فضلاً عن النقص المستمر في قطع الغيار اللازمة للصناعة الايرانية،وانخفاض انتاجية العامل الايراني نتيجة الضغوط المرتبطة بالحرب،والنقص الكبير في الكوادر الفنية والادارية القادرة على ادارة عملية الانتاج[50].

دمرت الحرب العديد من المشاريع الصناعية والمنشآت النفطية والهياكل الارتكازية في ايران مثل مجمع البتروكيمياويات الضخم في بندر خميني ومصفى النفط في عبادان الذي كان يعمل بطاقة إنتاجية تبلغ (630) الف برميل يومياً،والحقت الطائرات العراقية اضراراً بالغة

---

(44) صادق حنتوش ناصر،السياسة الخارجية الايرانية(1979–2012)،رسالة ماجستير،(جامعة بغداد:كلية العلوم السياسية،2013)،ص54–55.

(45) تامر بدوي،الاقتصاد السياسي لايران بعد الثورة،سياسات عربية دورية محكمة تعنى بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية والسياسات العامة،العدد 17، 2015،ص159.

(46)المصدر نفسه،ص160.

(47) عطا الله زايد الزايد،العلاقات السياسية السعودية–الايرانية واثرها على الأمن الاقليمي لمنطقة الخليج العربي 1980–2003،(عمان:الاكاديميون للنشر والتوزيع،2014)،ص116.

(48) رائد صالح علي،المصدر السابق،ص65.

(49) نبيل جعفر عبد الرضا،دراسات في الاقتصاد الإيراني،(العراق:مؤسسة وارث الثقافية،2008)،ص28.

(50) المصدر السابق،ص75.

ISSN NO : 2770-8608
Date of Publication : 22-03-2023

بمصافي طهران وتبريز ودمرت محطة ضخ النفط الرئيسية في جزيرة خرج،وبلغت كلفة أعمار المصانع المدمرة مابين 180-200 مليار دولار في حين بلغت تكاليف الحرب في ايران 309 مليار دولار[51].

تبنت اغلبية النخبة السياسية للجمهورية الاسلامية موقفاً سلبياً تجاه رأس المال الاجنبي، وبالرغم من ان قبول محسن نوربخش(محافظ البنك المركزي من 1981وحتى 1985) ومسعود روقاني زنجاني0رئيس هيئة التخطيط والموازنة بين عامي 1984 و 1995) بالحاجة الى اقتصاد تسيطر عليه الدولة خلال مدة الحرب،قد صاحبه اعتقاد بالفوائد الكامنة للعلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي،فقد سعة اغلب اعضاء الوزارة ونواب المجلس الى الظهور بمظهر الموالين للهدف الثوري في تحقيق الاستقلال الاقتصادي بتبني موقف معارض للأجانب،كما تشاركت معظم النخب التجارية مع منافسيهم في عدم القبول بالنفوذ الاقتصادي الاجنبي على الاقتصاد الايراني،بالرغم من خلافاتهم معهم في اغلب القضايا الاقتصادية الاخرى،لذا فقد كانت هناك معارضة جماعية للرأسمالية العالمية،لأنه كلما كان الاقتصاد أقل جاذبية للمستثمرين الاجانب،كلما سعى الايرانيون لأن يبدو قادرين على ادارة الامور بمفردهم وبدون أي مساعدة خارجية[52].

كان هناك القليل جداً من الاستثمارات الاجنبية،سواء اكان الايرانيون راغبون فيها ام غير راغبين،لذا فقد فرضت الولايات المتحدة في اعقاب احتلال سفارتها في طهران عقوبات على ايران ،فالبيئة الاستثمارية غير المستقرة التي خربتها الحرب،الى جانب نظام العقوبات القاسي من الولايات المتحدة،كان يعني ان هناك القليل من المستثمرين الذين هم على استعداد او يمتلكون القدرة على الاستثمار في ايران،وترتب على ذلك هبوط تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى ايران،سواء بقيمتها الدولارية او نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي،وظلت منخفضة طوال الثمانينات[53].

سببت معارضة المستثمرين الاجانب في تقديم أي تمويل لإيران في استياء كل من الفصائل التجارية والدولتية على السواء،مما اعتبروه نبذاً من المجتمع الدولي، اذ شجعهم ذلك على التركيز بشكل كبير على الموارد المحلية وحدها، ولما كان بأستطاعة ايران تأمين بعض الائتمان قصير الأجل من الخارج،فقد اعتمدت اساساً على القروض من البنك المركزي لتمويل حربها مع العراق،ولكن هذا الحل لايعني تحقيق الاستقلال الاقتصادي،فعلى الرغم من عدم استخدام تمويل اجنبي مباشر لتعزيز الاقتصاد،لكن هذا لايعني تحقيق الاكتفاء الذاتي،بل اصبح من الصعب اقامة اقتصاد مزدهر على قاعدة الموارد المحلية وحدها بمستوى الواردات التي تزايدت بسرعة خلال مدة الحرب[54].

عانت ايران من جراء الحظر الذي فرضته الولايات المتحدة، ابتداءاً من منتصف الثمانينات والتي منعت بموجبها تزويد ايران بالسلع الصناعية المتطورة، ومنع توريد النفط الايراني الى الولايات المتحدة، الامر الذي ادى الى تعطيل الصادرات الايرانية الى الخارج التي انخفضت من 1592 مليون دولار عام 1987 الى 8 مليون دولار عام 1988، واستمرت في التدني الى ان تعطلت تماماً، والحال نفسه بالنسبة للاستيرادات الايرانية من الولايات المتحدة، فقد توقفت منذ بداية الثورة لغاية عام 1989 [55].

قامت الحكومة الايرانية بسبب الوضع الاقتصادي الصعب الناتج عن الحرب والعقوبات بتوزيع بطاقات التموين على بعض المواطنين،كي يحصلوا بأسعار مخفضة على المواد الضرورية من الدرجة الاولى:الزيت،الأرز،المعلبات والاقمشة،ولاتصرف هذه البطاقات الا للمواطنين الأشد فقراً،وحتى الوقود كان شبه مجاني[56].

اجبر الموقف الاقتصادي المأساوي للبلاد مير حسين موسوي[57]. الذي كان معارضاً لفكرة القروض الاجنبية والاستثمارات الخارجية،الى طلب المساعدة المالية من الخارج،وبدأت حكومته في عام 1987 بتردد في سحب قروض على اساس ان الاقتراض سوف يكون مصدر تهديد لمصالح ايران مقارنة بالاستثمار الاجنبي،فمع عدم مناقشة امر هذه القروض علانية والاشارة لها بدلاً من كونها قروض بأعتبارها تسهيلات،فقد ابدت حكومة موسوي استمرار رغبتها الاستقلال الاقتصادي والاكتفاء الذاتي،وعلى الرغم من ان موسوي قد اقدم على

---

(51) نبيل جعفر عبد الرضا،المصدر السابق،ص167-168.

(52) إواليلى بساران،الثورة الإسلامية والاقتصاد صراع النخب حول استقلال الاقتصاد الايراني،ترجمة:مجدي صبحي،(بيروت:دار التنوير،2012)،ص95.

(53) المصدر نفسه،ص95-96.

(54)إواليلى بساران،المصدر السابق ،ص96-97.

(55) رائد صالح علي،المصدر السابق،ص65.

(56) فرانسوا نيكولو،العمامة والوردة ،ترجمة:مروان حمودي،(الرياض:مكتبة العبيكان،2008)،ص132.

(57) مير حسين موسوي:ولد عام 1942 في مدينة خامنه بالقرب من تبريز عاصمة اقليم اذربيجان،درس في كلية الهندسة في جامعة طهران الاهلية قسم العمارة وبناء المدن،تخرج منها عام 1970،وخلال دراسته الجامعية انخرط في سلك الطلاب الثوار على نظام حكم الشاه محمد رضا بهلوي،مما ادى الى اعتقاله عام 1974،بعد الافراج عنه عمل في التدريس في نفس الجامعة وهناك اسس حركة الايرانيين الاسلامية،عام 1976،وانضم الى اية الله الخميني في قيام الثورة،اصبح وزير للخارجية في عهد رئيس الجمهورية ابي الحسن بني صدر،اصبح رئيس للوزراء في عهد علي خامنئي واستمر في رئاسة الوزراء مدة ثماني سنوات،كان من المؤيدين لقرار اية الله الخميني بوقف الحرب العراقية الايرانية ،وقاد مع وزراء حكومته مظاهرة كبيرة تأييداً لهذا القرار.للمزيد من التفاصيل انظر:محمد سالم الكواز،العلاقات السعودية الإيرانية 1979-2011 دراسة تاريخية سياسية،(عمان:دار غيداء للنشر والتوزيع،2013)،ص85.

ISSN NO : 2770-8608
Date of Publication : 22-03-2023

اعمال تسببت في ان تصبح ايران معتمدة على السلع المستوردة،وبرغم لجوءه الى القروض الاجنبية من اجل تلبية حاجات البلاد اثناء الحرب،لكنه بقي متمسكاً بموقفه الاصيل تجاه الاقتصاد المحلي وعلاقته مع العالم الخارجي طوال المدة 1980-1988 [58].

أنتهجت الجمهورية الإسلامية الإيرانية سياسة الاصلاح الاقتصادي وذلك لتفعيل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وخفض مستوى تدخل الحكومة في الاقتصاد، وخلال سياسات الاصلاح الاقتصادي التي أنتهجتها الدولة خلال الاعوام (1980-1988)، بذلت الحكومة مساعيها عن طريق تقديم الدعم للوصول إلى استقرار الوضع الاقتصادي في فترة الحرب مع العراق، فقامت بتحديد الاسعار حتى لاتتعرض البلاد لأزمة اقتصادية في هذه المرحلة، ثم تبنت برنامج خصخصة الاقتصاد، ومن الخطوات التي تبنتها الحكومة في مسيرة الخصخصة هي: تشجيع وجذب الاستثمارات الخارجية، جذب القروض الخارجية، وإعادة المتخصصين والاستثمارات الإيرانية الموجودة في الخارج.[59]

حاولت ايران بعد انتهاء الحرب ان تعيد بناء مادمرته الحرب واعطت اولوية لإصلاح المنشآت ولاسيما محطة الضخ في جزيرة خرج،وخصصت مبلغاً ثدره (75) مليون دولار لاصلاح مصفى النفط في عبادان،كما عملت على اعادة بناء المزيد من المحطات الكهربائية المتضررة، ومن اجل إعادة بناء المزيد من المحطات الكهربائية المتضررة ومن اجل إعادة بناء الاقتصاد الايراني اضطرت ايران بسبب ضعف قدرة ايران الذاتية في التمويل الى اللجوء الى اسواق المال العالمية للحصول على المزيد من القروض الاجنبية،مما ادى الى استفحال ازمة الدين في ايران[60].

رابعاً: اثار الحرب العراقية – الايرانية على الاقتصاد الايراني

لم يكن لدى رجال الدين الذين حكموا إيران خبرة في تسيير أمور إيران الاقتصادية، لذلك عندما بدأت الحرب اضمحل القطاع الخاص، وانتشر الفقر، وتدهورت الاستثمارات الصناعية، كما تدهورت الصناعة والتجارة، لذلك عانت إيران خلال فترة الحرب من فوضى اقتصادية، ولقد حاول حكام إيران تغطية فشلهم باتهام أعداء إيران من الأجانب، واتهام الولايات المتحدة الأمريكية بأنها السبب في الفوضى الاقتصادية في إيران[61].

عندما بدأت الحرب بين العراق وايران قامت إيران بتجميد مشاريعها الاقتصادية، كما قامت بإلغاء الكثير من العقود مع الدول، والشركات، بالإضافة إلى أنها سخرت أموالها للحرب فقط مما أدى لتدهور الحالة الاقتصادية في إيران،واصبح من الصعب اعادة الحركة الاقتصادية الى ايران قبل انقضاء مدة طويلة[62].

ما إن انتهت الحرب بين العراق وايران حتى كانت خسائر إيران الاقتصادية حوالي280 مليار دولار، إضافة إلى الخسائر المترتبة على انقطاع العائدات النفطية، إضافة لتكاليف إعادة البناء، والإعمار، و اعادة البنية التحتية في إيران[63].

تأثرت صادرات النفط الإيرانية بشكل كبير نتيجة للغارات على المنشآت النفطية، إضافة إلى تعطيل مرافئ التصدير بشكل متكرر، و اغلاق المنافذ نحو الخليج، كما إن تدمير مصافي البترول في عبادان كان بمثابة ضربة فادحة للاقتصاد الإيراني؛ مما أدى لانخفاض النفط الايراني كما خسرت بلايين الدولارات؛ بسبب إنفاقها على العتاد العسكري خلال الحرب[64].

رغم خسائر إيران الاقتصادية التي نتجت عن الحرب، إلا أنها خرجت من الحرب بدون أن تكون مُدينة لأية دولة، وبعد أن أصبح اكبر هاشمي رفسنجاني[65] رئيسًا للجمهورية الإيرانية عام 1989 م، حاول أن يعطي انطباعًا جديدًا للمجتمع الدولي حول السياسة الاقتصادية

---

(58)إواليلى بساران،المصدر السابق،ص99-100.

(59) صادق حنتوش ناصر،المصدر السابق،ص55.

(60) نبيل جعفر عبد الرضا،المصدر السابق،ص168.

([61]) إسلام محمد عبد ربه المغير،الحرب العراقية الإيرانية(1980-1988)،رسالة ماجستير،(الجامعة الاسلامية بغزة:كلية الآداب،2015)،ص234.

([62])حسن محمد طوالبه،مناقشة في النزاع العراقي الإيراني،(بيروت:مطبعة الوطن العربي،1984)،ص81.

([63])محمد السعيد ادريس،النظام الاقليمي للخليج العربي،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2000)،ص475.

([64])إسلام محمد عبد ربه المغير،المصدر السابق،ص234.

([65]) اكبر هاشمي رفسنجاني(1934-2017):ولد في قرية بهرمان احدى قرى نوق القديمة في منطقة رفسنجان،والده الحاج ميرزا علي هاشمي،وكان صاحب املاك شاسعه،درس في الكتاب القران ومواد اخرى،انتقل الى قم ودرس في حوزتها ،وقد استفاد كثيراً من دروس اية الله البروجردي والامام الخميني، انتخب لمنصب رئيس الجمهورية في تموز 1989،وتمتع بصلاحيات واسعة على اثر التعديل الدستوري الذي تضمن الغاء منصب رئيس الوزراء،وخلال ولايتيه الاثنتين رئيساً،ساند رفسنجاني عملية ترمي الى ازالة الصبغة الايديولوجية جزئياً عن الداخل

ISSN NO : 2770-8608
Date of Publication : 22-03-2023

الإيرانية تختلف عن الصورة التي كانت سائدة أيام الحرب؛ لذلك اتبع سياسة اقتصادية انفتاحيه جديدة، كما فتح باب الاستثمار الأجنبي في ايران[66].

اتبع الرئيس اكبر هاشمي رفسنجاني سياسة اقتصادية تقود المجتمع الإيراني نحو انفتاح اقتصادي في العلاقات الخارجية؛ لذلك رأى أنه لإعادة بناء الحياة الاقتصادية في إيران يجب عليه أن يخضع للعديد من التنازلات، والتعديلات الدستورية التي كانت تقف حجر عثرة في وجه التنمية، وقد ترجم ذلك التحول خطة رفسنجاني الخمسية للتنمية التي اعتمدت على جذب رؤوس الأموال الأجنبية، واستيراد التكنولوجيا الحديثة، وزيادة عائدات النفط، والاقتراض من أسواق المال الدولية، وهكذا بدا أن هناك تحولًا حقيقيًا في إيران لتحسين أوضاعها الاقتصادية، وبالتالي سمحت إيران للعديد من الشركات الأمريكية، والأوروبية، واليابانية مزاولة انشطتها في إيران[67]،وكانت الخطة الخمسية الاولى(1990-1995) تقوم على اساس السماح بأنشاء مناطق حرة بهدف اعادة اعمار مادمرته الحرب من بنية تحتية او انتاجية،وتوفير مايحتاج اليه المجتمع من منتجات وبضائع استهلاكية[68].

استعدت إيران لإقامة علاقات اقتصادية جديدة مع دول الخليج العربي، كما صرح المتحدث باسم الخارجية الإيرانية محمود محمدي عن عزم إيران تحسين علاقتها مع السعودية، ومع الدول الإسلامية، كما أن إيران حرصت على إقامة تعاون اقتصادي مع الكويت تمخض عن ذلك توقيع معاهدة التبادل التجاري بين البلدين، وبذلت إيران جهودًا كبيرة لتوثيق علاقاتها مع دول وسط آسيا، والقوقاز واسفر عنها قيام منظمة التعاون الاقتصادي ،لذا قام الرئيس رفسنجاني في حزيران 1989 م بزيارة موسكو، وتم توقيع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية بين السوفييت وايران، التي مكنت إيران من القيام بشراء الآلات والمعدات، والتكنولوجيا؛ لإعادة بناء الاقتصاد الإيراني[69].

الخاتمة

1- كان تدهور الاوضاع الاقتصادية، من اهم القضايا التي واجهتها القيادة الايرانية بعد قيام الثورة عام 1979، ذلك ان رجال الدين لم تكن لهم سياسة اقتصادية واضحة المعالم، باستثناء بعض الطروحات النظرية التي وضعها آية الله الخميني والدكتور ابو الحسن بني صدر، اول رئيس جمهورية في ايران في كتابه ((اقتصاديات التوحيد))، الذي وصف النظام الاقتصادي في ايران بأنه ((نظام كلي خالي من الاستغلال ولاتقوم فيه سلطة مركزية واحدة باتخاذ القرارات))، وكذلك ((يراعي كل من المنتجين والمستهلكين الله في اعمالهم))، ويقوم هذا النظام على المساواة بين الافراد، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وحماية الفقراء (المستضعفين).
2- ادى البازار دوراً مهماً وأساسياً في حياة المجتمع الإيراني، إذ برز دور البازار بشكل متميز بفعل اتساع نشاطه في الحياة الاقتصادية والسياسية خلال المدة (1979-1989) ، لاسيما وان التجار والكسبة ووسطاء التجارة وتلاحمهم مع المؤسسة الدينية التي اصبحت هي المسؤولة عن مهام الدولة وقياداتها السياسية ، فاستغل البازار علاقته الاقتصادية الوثيقة مع المؤسسة الدينية التي تعتمد على الاموال الشرعية (الخمس والزكاة) التي يعطيها التجار والكسبة وغيرهم لرجال الدين ، الامر الذي فسح المجال للتجار الى التغلغل في مؤسسات الجمهورية الاسلامية.
3- ان المحافظة على المصالح الامريكية والرغبة في الابقاء عليها،دفع الولايات المتحدة الامريكية من اجل فرض العديد من العقوبات الاقتصادية والسياسية بغية احتوائها وعزلها دولياً،رغبة في اضعافها ومن ثم الرضوخ للمطالب الامريكية،لكن لغة التهديد هذه قد زادت من حدة المعارضة الايرانية.
4- ان الأوضاع الاقتصادية في ايران لم تتحسن بالرغم من استمرار السياسات الاصلاحية خلال السنوات المنصرمة. إذ يلاحظ الزيادة المفرطة في الأعتماد على الاستيرادات بانواعها المختلفة وضآلة الصادرات غير النفطية كماً ونوعاً. والانخفاض الحاد في معدلات النمو الاقتصادي و الاستثمار وعدم الاستخدام الامثل للطاقات الأنتاجية المتاحة في القطاعات السلعية الإيرانية. فضلاً عن ارتفاع معدلات البطالة بسبب ارتفاع النمو السكاني وعدم قدرة سوق العمل الايرانية في استيعاب الزيادة الكبيرة في قوة العمل الإيرانية، وقد أسهم ذلك بزيادة عدد الفقراء ليتجاوز اكثر من عشرة ملايين نسمة، وهو ما يتفق مع فرضية البحث.
5- دخول إيران في أعقاب الثورة الإسلامية 1979 في مرحلة تاريخية مهمة تختلف كل الاختلاف في إيديولوجيتها وأطروحاتها السياسية ، إلّا أنّها لم تختلف في مواقفها داخل المنظمة ، وبقيت تطالب برفع الأسعار ؛ وظلَّ النفط - مع تعرض البلاد لموجة من الاضطرابات الداخلية – هاجساً للنظام الجديد ومحط اهتماماتهِ ، فعاد النفط الإيراني إلى الأسواق العالمية ، لكن بمستويات أقل بكثير عمّا كانت عليه قبل ذلك ؛ ولعله السبب الذي دعا بقادتها إلى المطالبة ببرمجة الإنتاج بعد أَنْ كانت إيران الشاهنشاهية رافضةً له طوال العشرين عاماً السابقة ، وعلى الرغم مِن التطورات التي شهدتها البلاد ، استمرت إيران تتمتع بالثقل نفسه الذي كانت تمارسهُ قبل قيام الجمهورية فيها .

الايراني،وعن السياستين الخارجية والاقتصادية،للمزيد من التفاصيل انظر:ستار جبار علاوي،التجربة الإيرانية المرشد الاعلى والنظام السياسي،(القاهرة:العربي للنشر والتوزيع،2018)،ص121؛رفسنجاني،حياتي،تعريب:دلال عباس،(بيروت:دار الساقي،2005)،ص17-28.

([66])إسلام محمد عبد ربه المغير،المصدر السابق،ص234.

([67])المصدر نفسه.

([68])احمد شمس الدين ليلة،نهضة اقتصاد الثورة الايرانية دراسة المسببات الهيكلية للاخفاق،(الرياض:المعهد الدولي للدراسات الايرانية،1442هـ)،ص13.

([69])إسلام محمد عبد ربه المغير،المصدر السابق،ص234-235.

ISSN NO : 2770-8608
Date of Publication : 22-03-2023

6- أنتهجت الجمهورية الإسلامية الإيرانية سياسة الاصلاح الاقتصادي وذلك لتفعيل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وخفض مستوى تدخل الحكومة في الاقتصاد، وخلال سياسات الاصلاح الاقتصادي التي أنتهجتها الدولة خلال الاعوام (1980-1988)، بذلت الحكومة مساعيها عن طريق تقديم الدعم للوصول إلى استقرار الوضع الاقتصادي في فترة الحرب مع العراق، فقامت بتحديد الاسعار حتى لاتتعرض البلاد لأزمة اقتصادية في هذه المرحلة، ثم تبنت برنامج خصخصة الاقتصاد، ومن الخطوات التي تبنتها الحكومة في مسيرة الخصخصة هي: تشجيع وجذب الاستثمارات الخارجية، جذب القروض الخارجية، وإعادة المتخصصين والاستثمارات الإيرانية الموجودة في الخارج.

المصادر والمراجع

اولاً:الرسائل والاطاريح الجامعية

1. احمد جاسم محمد،تحليل وتقييم سياسات الاصلاح الاقتصادي في ايران،اطروحة دكتوراه،(جامعة البصرة:كلية الادارة والاقتصاد،2006).
2. احمد فليح حسين الجبوري،ايران في عهد الامام الخميني دراسة في السياسة الداخلية(25 شباط 1980-22 حزيران 1981)،رسالة ماجستير،(جامعة بابل:كلية التربية للعلوم الانسانية،2015).
3. إسلام محمد عبد ربه المغير،الحرب العراقية الإيرانية(1980-1988)،رسالة ماجستير،(الجامعة الاسلامية بغزة:كلية الآداب،2015).
4. أمل عباس جبر البحراني،الثورة الاسلامية في ايران دراسة تاريخية في اسبابها ومقدماتها ووقائعها،اطروحة دكتوراه،(الجامعة المستنصرية:كلية التربية،2007).
5. حيدر علي خلف جودة العكيلي،سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه ايران 1979-1989،اطروحة دكتوراه،(جامعة واسط:كلية التربية،2018).
6. رائد صالح علي،سياسة ايران الخارجية حيال منطقة الخليج العربي خلال عقد التسعينات وافاقها المستقبلية،رسالة ماجستير،(الجامعة المستنصرية:معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا،2002).
7. صادق حنتوش ناصر،السياسة الخارجية الايرانية(1979-2012)،رسالة ماجستير،(جامعة بغداد:كلية العلوم السياسية،2013).
8. عباس علي جمعة الازيرجاوي،الدور السياسي للبازار في الاحداث الداخلية الايرانية 1979-1989،اطروحة دكتوراه،(جامعة واسط:كلية التربية للعلوم الانسانية،2019).
9. غانم باصر حسين البديري،الدور السياسي للبازار في التطورات الداخلية في ايران(1963-1979)،رسالة ماجستير،(جامعة الكوفة:كلية الاداب،2006).
10. مرشد تركي كاظم نجم الجنابي،الاوضاع الاجتماعية في ايران 1979-1989 دراسة تاريخية،رسالة ماجستير،(جامعة كربلاء:كلية التربية للعلوم الانسانية،2021).
11. منى حبيب احمد العبيدي،دور العامل الاقتصادي في ديناميات التنافس الإقليمي لدول مختارة:السعودية،ايران،تركيا،رسالة ماجستير(جامعة النهرين:كلية العلوم السياسية،2013).

ثانياً:الكتب العربية

1. احمد شمس الدين ليلة،نهضة اقتصاد الثورة الايرانية دراسة المسببات الهيكلية للاخفاق،(الرياض:المعهد الدولي للدراسات الايرانية،1442ه).
2. حسن محمد طوالبه،مناقشة في النزاع العراقي الإيراني،(بيروت:مطبعة الوطن العربي،1984).
3. خالد البسيوني،التحول العاصف سياسة ايران الخارجية بين عهدين،(القاهرة:مكتبة مدبولي،2006).
4. ذيبان الشمري،ايران بين طغيان الشاه ودموية الخميني،(د.م: مؤسسة المدينة للصحافة،1983).
5. ستار جبار علاوي،التجربة الإيرانية المرشد الاعلى والنظام السياسي،(القاهرة:العربي للنشر والتوزيع،2018).
6. عطا الله زايد الزايد،العلاقات السياسية السعودية-الايرانية واثرها على الأمن الاقليمي لمنطقة الخليج العربي 1980-2003،(عمان:الاكاديميون للنشر والتوزيع،2014).
7. علي عبدالله كريم،دستور الجمهورية الاسلامية الإيرانية قراءة في عناصر التجديد والحداثة،(بيروت:مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي،2008).
8. محمد السعيد ادريس،النظام الاقليمي للخليج العربي،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2000).
9. محمد سالم الكواز،العلاقات السعودية الإيرانية 1979-2011 دراسة تاريخية سياسية،(عمان:دار غيداء للنشر والتوزيع،2013).
10. محمد صادق اسماعيل،ايران الى اين:من الشاه الى نجاد،(د.م:العربي للنشر والتوزيع،2010).
11. محمود شاكر،التاريخ الاسلامي التاريخ المعاصر ايران وافغانستان،(بيروت:المكتب الاسلامي،1995).
12. نبيل جعفر عبد الرضا،دراسات في الاقتصاد الإيراني،(العراق:مؤسسة وارث الثقافية،2008).

ثالثاً:الكتب المعربة

1. أروند إبراهيميان،تاريخ ايران الحديثة،ترجمة:مجدي صبحي،(الكويت:عالم المعرفة،2014).
2. إواليلى بساران،الثورة الإسلامية والاقتصاد صراع النخب حول استقلال الاقتصاد الايراني،ترجمة:مجدي صبحي،(بيروت:دار التنوير،2012).
3. رفسنجاني،حياتي،تعريب:دلال عباس،(بيروت:دار الساقي،2005).
4. فرانسوا نيكولو،العمامة والوردة ،ترجمة:مروان حمودي،(الرياض:مكتبة العبيكان،2008).

ISSN NO : 2770-8608
Date of Publication : 22-03-2023

رابعاً:البحوث باللغة الفارسية

1. سعيد ميرترابى،تبيين نقش نفت در تحولات(آغاز،استمرار وبايان)جنك ايران وعراق،فصلنامة تحقيقات سياسى و بين المللى،دانشكاه آزاد اسلامي واحد شهرضا،شماره هشتم،1390.

خامساً:البحوث المنشورة في المجلات

1. تامر بدوي،الاقتصاد السياسي لايران بعد الثورة،سياسات عربية دورية محكمة تعنى بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية والسياسات العامة،العدد 17، 2015.
2. حسن زغير حزيم،العلاقات الاقتصادية البريطانية-الايرانية 1945-1988،مجلة كلية التربية الاساسية،الجامعة المستنصرية، المجلد 24 ،العدد 100 ،2018.
3. علي طارق الزبيدي واخرون،التمية في ايران بين المقاومة والممانعة،مجلة مدارات ايرانية،المركز الديمقراطي العربي-برلين،المجلد 2 ،العدد 5 ،2019.